معهد التخطيط القومي

سيمينـــار معهد التخطيط القومي

لقاءات الثلاثـــاء – موسم ٢٠١٨/٢٠١٧

مصـــر ... القطاعات الواعدة والتنمية الشاملة

الحلقة الأولى

"المياه والموارد المائية"

المتحدثان:

الأستاذ الدكتور/ حسين العطفي " مستقبـــل الميـــاه في مصـــر (الواقع .. والمأمول) "

وزير الموارد المائية و الري الأسبق

الأستاذ الدكتور / عبد العزيز إبراهيم " الإدارة المتكاملة للموارد المائية "

أستاذ الموارد المائية – معهد التخطيط القومي

الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/١٧

التنمية الشاملة وفى قلبها التنمية المستدامة تنطلق من أهمية تحليل ومعالجة الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية والإدارية برؤية تكاملية إنطلاقاً من وحدة النظم الكلية وترابط نظمها النوعية وتجنب الإفراط فى الينبغيات المصحوبة بالأمانى نأياً بها وتأكيداً للتعامل مع المخاطر واستزراع الأمل فى الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة .

إن كفاءة إستخدام الموارد والإمكانيات والطاقات المتاحة تستلزم تضافر الشرائح المجتمعية الآنية والمستقبلية لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة مع تنشيط كافة الفرص أمام الشراكة ، مشاركة فى تبادل الخبرات والمهارات ليسهم الجميع فى تفعيل حقيق للتعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع ونشر المعرفة ، ومن هنا تأتى أهمية تبنى تلك السياسات فى إطار سياسات إصلاحية قصيرة ومتوسطة وإستراتيجية طويلة المدى أخذاً فى الإعتبار كافة الأسباب والأساليب الحديثة للنجاح كون الظروف الداخلية والخارجية التى يمر بها مجتمعنا تدفع كلها صوب إتجاه إصرارنا على إنجاح عملية الإصلاح ، وهذا لن يتأتى إلا بتوافر المحيط المعرفى والتقنى لدفع تلك القطاعات الواعدة – التى تمثل سقف اهتماماتنا للحوار حولها تحت مظلة :

مصر .. القطاعات الواعدة والتنمية الشاملة

معهد التخطيط القومي

الأستاذ الدكتور حسين العطفي

مستقبل المياه في مصر (الواقع .. والمأمول)

أشار أ.د. حسين العطفي في بداية حديثه إلى أن المياه تُعد ركيزة أساسية للتنمية وأن قضية المياه لم تعد تشغل اهتمام صناع القرار فقط وإنما أيضا المواطن العادي الذي يحاول تأمين مستقبله. كما أشار سيادته إلى العديد من التحديات المرتبطة بهذا المورد الهام والنادر والتي أدت إلى ظهور بنوك المياه وبورصات المياه، كما تفاقمت الأمور وامتدت إلى الإرهاب المائي من خلال استهداف منشآت المياه وتدميرها، والقرصنة المائية عن طريق غصب وسلب الحقوق المائية دون رادع.

كذلك نبَّه سيادته إلى أن عصر الحصول على المياه التقليدية السهلة قد انتهى وهو الأمر الذي يستدعي وضع قضية المياه على رأس أولويات الأجندة السياسية للدولة إلى جانب التطوير المؤسسي والتشريعي، فضلا عن تبني التكنولوجيات التي تساعد في إدارة ملف المياه.

تناول العرض العديد من المحاور الخاصة بقضية المياه في مصر، وذلك على النحو التالي:

- توصيف الوضع الحالي للموارد المائية في مصر حاليا، حيث تعاني مصر من فجوة مائية تقدر بحوالي ٢٠ مليار متر مكعب/السنة دون التوسع في الرقعة الزراعية.
- هناك العديد من التحديات الداخلية من أهمها ندرة المياه حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه في مصر أقل من ٧٠٠ متر مكعب في السنة، بالإضافة لإستنزاف المخزون الجوفي، وتلوث المياه وتقادم البنية التحتية، والتغيرات المناخية وقصور التمويل.
- كما أنه توجد العديد من المقومات والفرص ومنها المشروعات القومية، مصادر الطاقة المتجددة، الموارد المائية غير التقليدية مثل تحلية مياه الصرف الصحي والزراعي. بالإضافة إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتوفير التمويل الدولي والإقليمي وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المياه.
- أهمية إدارة الملف الداخلي من خلال تكامل السياسات في أجندة ٢٠٣٠، تطوير الأطر المؤسسية والتشريعية المناسبة والاهتمام بالقيمة الاقتصادية للمياه، تداول البيانات وتوفير التكنولوجيا الجديدة المناسبة وتطوير القدرات البشرية لمستخدميها.
- الالتفات إلى التحديات الخارجية ومن أهمها اعتماد مصر على ٩٥% من مواردها المائية من نهر النيل بالمشاركة مع عشرة دول أخرى، مشكلة إنشاء السدود بدون تشاور مثل سد النهضة، التغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة، وظهور مفاهيم جديدة مثل احتكار المياه، الأطماع الخارجية في المنطقة والخطاب الإعلامي لدى دول منابع النيل.
- ضرورة التحرك في مسارات عاجلة على المدى القصير والمتوسط وتشمل المسار السياسي، الاقتصادي، المؤسسي، الفني والقانوني.

- أيضا هناك العديد من المحددات السياسية، الاقتصادية، المؤسسية والتشريعية، الفنية، الاجتماعية والثقافية وكذلك المحددات البيئية والصحية.
- وأخيرا متطلبات النجاح في المستقبل والتي تتطلب الإدارة الجيدة المستنيرة،التسلح بالعلم والتكنولوجيا، مدعوم باقتصاد قوي، بتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي، الإرادة السياسية لتحقيق أمن مائي مصري ومستقبل آمن ومستدام يحقق طموحات الشعب المصري في التنمية.

الأستاذ الدكتور عبد العزيز إبراهيم

" الإدارة المتكاملة للموارد المائية"

تناول العرض ثلاثة محاور أساسية وهي ترابط أمن المياه والطاقة والغذاء في ضوء تغير المناخ، دور الإدارة المتكاملة للموارد المائية في تحقيق التنمية المستدامة وأخيرا .. ما هو الحل. وجاءت أهم النقاط الواردة في العرض على النحو التالي:

- التنمية المستدامة في قلب التنمية الشاملة .
- معهد التخطيط القومي معني بالقضايا متعددة الأبعاد والاتجاهات و التخصصات ولا يركز على القضايا من جانب أحادي.
- هناك نقطتان من الأهمية بمكان التركيز عليهما (ترابط أمن المياه و الطاقة و الغذاء في ضوء تغير المناخ بالإضافة الي دور الإدارة المتكاملة للموارد المائية في تحقيق التنمية المستدامة).
- تقع المياه في قلب التنمية فلا تنمية بدون مياه ، والأمن المائي أصبح أمن قومي، لأن المياه أصبحت سلعة نادرة و تزداد ندرتها يوم بعد يوم نظراً للأعداد المتزايدة للسكان، والطلب المتزايد على المياه، بالإضافة إلى محدودية الموارد المائية نفسها.
- من أهداف التنمية المستدامة ال١٧ ، الهدف الثاني القضاء على الجوع و ضمان التغذية المحسنة و الزراعة المستدامة،و الهدف السادس ينص على توفير مياه الشرب و توفير خدمة الصرف الصحي، كما ينص الهدف السابع على الطاقة و توفيرها بأسعار مناسبة و أن تكون مستدامة، اما الهدف الثالث يتناول قضية تغير المناخ.
- للمياه علاقة وطيدة بالأبعاد الأخرى المتشعبة من غذاء وطاقة وتغير مناخ (أمن الغذاء، أمن المياه، أمن الطاقة وتغير المناخ) يتقاطعون معاً لينتج ما يسمى بالإدارة المتكاملة للموارد المائية في ضوء طاقة مستدامة وزراعة مستدامة.
- المعالجة القطاعية للأزمات و القضايا عفا عليها الزمن فلابد من معالجة منظومية متكاملة في ضوء نظام شامل. مثلث المياه و الطاقة و الغذاء أدى إلى ضرورة إتباع نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

- ضرورة الاتجاه نحو الاستثمار الزراعي الخارجي (لتعظيم الاستفادة مما يعرف بالمياه الافتراضية والبصمة المائية) من خلال تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال والقطاع الخاص على الاستثمار الزراعي في الدول والأسواق الخارجية .
- ضرورة التنسيق والتعاون الزراعي الإقليمي بين دول حوض النيل لتبادل الإمكانيات والموارد المالية والبشرية المتاحة لدى كل دولة وتعظيم الاستفادة منها وتوزيع المكاسب

أهم المداخلات والإستخلاصات

- مراعاة العدالة الاجتماعية في المياه المهدرة في ملاعب الجولف وحمامات السباحة.
- اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة مثل الزراعة خارج مصر وأن تكون جزء من السياسة العامة للدولة.
- البحث العلمي في أشد الحاجة إلى الاهتمام بالثقافة وشمولية البحث والاهتمام بمناهج البحث العلمي.
- التخطيط الحقيقي لقطاع المياه في مصر من خلال أدوات مثل إعادة تنظيم الحيازات والزراعات المجمعة.
- التحويل من الري بالغمر إلى الري بالتنقيط من خلال قروض ميسرة بفوائد منخفضة للمزارعين.
- إنشاء مفوضية لإدارة السياسة المائية في مصر.
- أن تُراعي خطط الاستصلاح الزراعي وإنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة الواقعية.
- اشتراك جميع المؤسسات والمراكز البحثية والعلماء في وضع الأهداف التي تسعى لتحسين وضع المواطنين لكي تكون مقبولة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.
- الاهتمام بالجانب التطبيقي في المحيط المصري من خلال وسائل ترشيد استخدام المياه خاصة وأنه من المتوقع أن يزيد استهلاك المياه في قطاعي الشرب والصناعة لتقترب من استهلاك القطاع الزراعي وذلك من خلال التعاون بين الوزارات المختلفة:
  - ✓ تضمين مواصفات شبكة المياه والصرف الصحي للحصول على تراخيص المباني.
  - ✓ تدوير المياه المنزلية وإعادة استخدامها في أنشطة أخرى مثل ري الأشجار.
  - ✓ استخدام بدائل التبريد بالمياه في الصناعة مثل التبريد بالهواء.
- الاهتمام بمشروعات الاستزراع السمكي خاصة إذا كان كيلو اللحم من السمك يستهلك لتر مياه واحد في مقابل ٢٠ لتر لكيلو اللحم العادي.
- ضرورة الفصل من المنبع بين خطوط المياه المنزلية المستهلكة وخطوط الصرف الصحي.
- تحديد الاحتياجات المائية للمشروعات الزراعية الجديدة خاصة وأن استخدام مياه الصرف الصحي في الري يؤثر على الصحة وعلى الصادرات.
- إطلاق حملة إعلامية كبرى بالتعاون بين الوزارات المختلفة التي تتشابك مع بعضها من خلال مجموعة من ورش العمل وبرامج التدريب التي تساهم في بناء إعلاميين حقيقيين.

- مسألة التشابكات بين الوزارات والقطاعات المختلفة في إعداد رؤية مصر ٢٠٣٠ وإدراج سياسات ومشرعات خاصة بها.
- ضرورة ترشيد استخدام المياه خاصة وأن هناك دراسة عن مجمع التحرير توصلت إلى أن استهلاك المياه في المجمع في الإجازات يصل إلى ٨٠% من استهلاكه في أيام العمل.

الأستاذ الدكتور / حسين العطفي في الـــتعقيب على المداخلات

- بالنسبة لنهر الكونغو أثبتت الدراسات الجدوى غير الاقتصادية للمشروع خاصة في ظل الصعوبات البيئية والقانونية والأمنية الحالية، وهناك بيان مفصل أصدرته وزارة الموارد المائية حول هذا المشروع.
- ضرورة التعاون بين المؤسسات ومراكز الأبحاث والشركات في عملية التدريب وبناء القدرات، خاصة وأن هناك مذكرة تفاهم بين المجلس العربي للمياه ومعهد التخطيط القومي يمكن الاستفادة منها في القيام ببرامج التدريب وورش العمل اللازمة في هذا الشأن.
- هناك حاجة لإنشاء كيان محدد للتنسيق بين الوزارات والجهات المختلفة لمتابعة تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ والأهداف الواردة بها وهذا يستلزم التطوير المؤسسي، وبناء القدرات البشرية والتعاون الدولي في كافة المجالات.